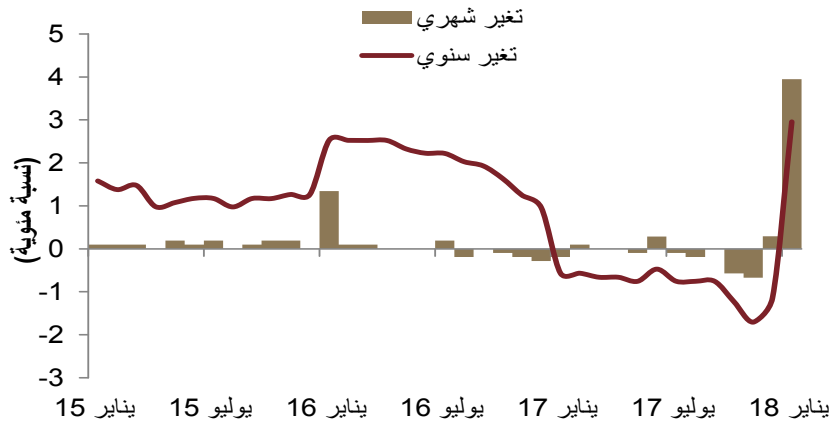




ضريبة القيمة المضافة ترفع معدل التضخم في يناير

- تشير أحدث بيانات للهيئة العامة للإحصاء صدرت في يناير، إلى ارتفاع التضخم في يناير 2018 بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 3,9 بالمائة، على أساس شهري، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعديل أسعار الكهرباء والوقود خلال الشهر.
- تضمنت أحدث بيانات لمؤشر لتكلفة المعيشة تطوراً رئيسياً، تمثل في تغيير سنة الأساس وتعديل الأوزان في الفئات التي يتكون منها المؤشر، مما انعكس على معدل التضخم الشامل وكذلك معدلات التضخم لكل فئة من الفئات.
- ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 5,6 بالمائة، على أساس شهري، في يناير، حيث أن جميع السلع في هذه الفئة خاضعة لضريبة القيمة المضافة.
- ارتفعت الأسعار في فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" بنسبة 1,7 بالمائة فقط في يناير، مقارنة بأسعار ديسمبر 2017. ويبدو أن ذلك يعود إلى الاتجاه النازل لأسعار المجموعة الفرعية "إيجارات المساكن".
- بالنظر إلى عمليات نقاط البيع في المملكة، باعتبارها مقياساً للاستهلاك المحلي، نلاحظ حدوث زيادة في الاستهلاك قبيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ديسمبر 2017.
- بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تراجع المبيعات بدرجة طفيفة بعد ارتفاعها الكبير في ديسمبر، نتيجة للانخفاض المتوقع في الطلب، خاصة على السلع والخدمات التي تتسم بمرونة الطلب.
- هناك ثلاث تحديات رئيسية خارجية ربما يكون لها تأثير على معدلات التضخم في عام 2018 هي: ارتفاع أسعار النفط، وزيادة أسعار الأغذية العالمية، وتشدد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

شكل 1: معدلات التضخم



مؤشر تكلفة المعيشة في المملكة (نسبة مئوية)

التغير السنوي	التغير الشهري	التاريخ
3,0	3,9	يناير 2018
1,1-	0,3	ديسمبر 2017

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث

falturki@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف

اقتصادي

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للاطلاع على أرسيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل
للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

**الأسعار في يناير:**

كما كان متوقعاً على نطاق واسع، ارتفع معدل التضخم الشامل في يناير 2018 بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 3,9 بالمائة، على أساس شهري، نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعديل أسعار الكهرباء والوقود خلال الشهر.

تضمنت أحدث بيانات لمؤشر لتكلفة المعيشة تطوراً رئيسياً، تمثل في تغيير سنة الأساس وتعديل الأوزان في الفئات المكونة للمؤشر، مما انعكس على معدل التضخم الشامل وكذلك معدلات التضخم لكل فئة من الفئات (للمزيد من التفصيل حول هذا الأمر، يمكنكم الاطلاع على النص المظلل رقم 1).

تشير معدلات التضخم المعدلة إلى تراجع التضخم في جميع الشهور في عام 2017، على أساس سنوي، وسجل يناير أول زيادة خلال 13 شهراً (شكل 1). مقارنة بالأسعار في ديسمبر، نجد أن الفئات التي سجلت أعلى زيادات في الأسعار هي "النقل" و"التبغ" و"الترويح والثقافة" و"الأغذية والمشروبات"، بينما تراجعت الأسعار في فئة "الملابس والأحذية"، على أساس شهري، رغم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذه الفئة (جدول 1).

زيادات متفاوتة في الفئات:

ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 5,6 بالمائة، على أساس شهري، في يناير، لأن جميع السلع في هذه الفئة خاضعة لضريبة القيمة المضافة، كما أن الكثير من منتجي هذه السلع ربما يكونون قد تأثروا بالإصلاحات التي تم تطبيقها مؤخراً (إصلاحات أسعار الكهرباء والطاقة والمقابل المالي للعمالية الأجنبية). وإذا نظرنا إلى بيانات المجموعات الفرعية المكونة لهذه الفئة، نجد أن الزيادات الرئيسية جاءت من أسعار الأسماك واللحوم والدواجن، تلتها أسعار الخبز والحبوب. وبما أن كلا المجموعتين يتضمن بعض البنود المستوردة، لذا نتوقع أن تتأثر أسعارهما باتجاهات الأسعار العالمية. في عام 2017، ارتفع مؤشر أسعار اللحوم لدى منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) بنسبة 9 بالمائة، كما ارتفع مؤشرها لأسعار الحبوب بنسبة 3,3 بالمائة. في غضون ذلك، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية لمنتجات الألبان، إلا أن الأسعار المحلية لم تعكس ذلك الاتجاه، وذلك لأن معظم منتجات الألبان في المملكة يتم إنتاجها محلياً بواسطة شركات وطنية (شكل 2).

ارتفع معدل التضخم الشامل في يناير 2018 بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 3,9 بالمائة، على أساس شهري.

عدلت الهيئة العامة للإحصاء سنة الأساس وأوزان الفئات المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة.

ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 5,6 بالمائة، على أساس شهري، في يناير، متأثرة بالإصلاحات المالية.

جدول 1: النقاط الرئيسية في مؤشر تكلفة المعيشة في المملكة

(نسبة مئوية)

الأهمية النسبية	التغير الشهري		معدل المساهمة	التغير السنوي		معدل المساهمة
	ديسمبر 17	يناير 18		ديسمبر 17	يناير 18	
الاغذية والمشروبات	0.0	5.6	1.0	0.5	6.8	1.2
السكن والمياه والكهرباء والغاز	1.5	1.7	0.5	-0.1	1.3	0.4
التبغ	0.1	10.1	0.1	40.4	54.5	0.4
الملابس والأحذية	-1.3	-2.3	-0.1	-6.2	-8.0	-0.5
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	-0.4	5.4	0.4	-5.2	0.5	0.0
الصحة	0.0	3.9	0.1	-0.3	3.7	0.1
النقل	-0.2	12.8	1.3	-2.2	10.5	1.1
الاتصالات	0.0	2.2	0.2	-0.8	1.1	0.1
الترويح والثقافة	-0.8	5.0	0.2	-5.3	-0.7	0.0
التعليم	0.0	-0.7	0.0	1.0	0.2	0.0
المطاعم والفنادق	1.2	5.6	0.4	0.9	5.8	0.4
السلع والخدمات المتنوعة	-0.3	1.9	0.1	-1.6	0.4	0.0
التضخم الأساسي*	-0.2	4.6	2.5	0.8	2.4	1.3
الرقم القياسي العام	0.3	3.9	3.9	-1.1	3.0	3.0

* التضخم الأساسي هو مقياس من تقدير شركة جدوى للاستثمار ويقوم على استبعاد التضخم في فئتي الأغذية والسكن.



ارتفعت الأسعار في فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" بنسبة 1,7 بالمائة فقط في يناير، مقارنة بأسعار ديسمبر 2017. ويبدو أن ذلك يعود إلى الاتجاه النازل للأسعار في المجموعة الفرعية "إيجارات المساكن"، وهي مجموعة ذات وزن كبير في الفئة، وقد شهدت تراجعاً طفيفاً في يناير بنسبة 0,3 بالمائة، على أساس شهري، بينما سجلت جميع المجموعات الفرعية الأخرى ارتفاعاً. وجاءت الزيادة الأكبر في فئة السكن من المجموعة الفرعية "الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى"، والتي ارتفعت بنسبة 24 بالمائة، على أساس شهري، متأثرة بتعديل أسعار الكهرباء والوقود.

واصلت الأسعار في المجموعة الفرعية "إيجارات المساكن" مسارها النازل منذ يوليو 2017، عندما شهدت المعدلات السنوية أول تراجع لها وواصلت الانخفاض منذ ذلك الحين، وهي من البنود المعفية من ضريبة القيمة المضافة (شكل 3). ونعتقد أن هذا الاتجاه النازل يرتبط بدرجة كبيرة بالإصلاحات الأخيرة التي طالت قطاع العقارات، والتي تهدف إلى جعل أسعار المساكن عند مستويات معقولة تتناسب وإمكانيات المواطن (كبرنامج إسكان وبرنامج سكني). بالإضافة إلى ذلك، تشير تقارير صحفية إلى أن العديد من العاملين الأجانب اختاروا إعادة عائلاتهم إلى أوطانهم بسبب الرسوم التي طبقت على المرافقين والتي بدأ تنفيذها في يوليو 2017، والتي ربما تكون قد أسهمت في خفض الطلب على المساكن.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تواصل "إيجارات المساكن" مسارها النازل في المدى القريب، خاصة وأن رسوم المرافقين التابعين للعمالة الأجنبية والمقابل المالي لتشغيل العمالة نفسها يتوقع ارتفاعهما تدريجياً حتى عام 2020، مما يسهم في خفض الطلب على المساكن. إضافة إلى ذلك، أيضاً نتوقع دخول المزيد من المساكن التي تعدها برامج الإسكان إلى السوق، حيث تسعى وزارة الإسكان إلى زيادة العدد المستهدف سنوياً من برنامجها "سكني" إلى 350 ألف وحدة سكنية عام 2018، بدلاً عن 280 ألف وحدة عام 2017. علاوة على ذلك، تم تخصيص نحو ثلث حزمة تحفيز القطاع الخاص والتي تبلغ قيمتها 72 مليار ريال لقروض العقار السكني، وستساعد هذه القروض على زيادة توفير المساكن وبالتالي المساعدة في خفض أسعار إيجارات المساكن.

هناك فئة أخرى لها ارتباط كبير بإصلاحات أسعار الطاقة، تلك هي فئة "النقل"، حيث زادت أسعارها بنسبة 13 بالمائة، على أساس شهري، متأثرة بالارتفاع في المجموعة الفرعية "عمليات معدات النقل" التي تتأثر بأسعار الوقود، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 26 بالمائة، على أساس شهري.

بصفة عام، نلاحظ أن هناك ارتباطاً بين خدمات المجموعات الفرعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم في يناير. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الأسعار في المجموعة الفرعية "خدمات صيانة المنازل" بنسبة 27 بالمائة، على أساس شهري، فيما ارتفعت الأسعار في المجموعة الفرعية "جمع القمامة" بنسبة 58 بالمائة، على أساس شهري.

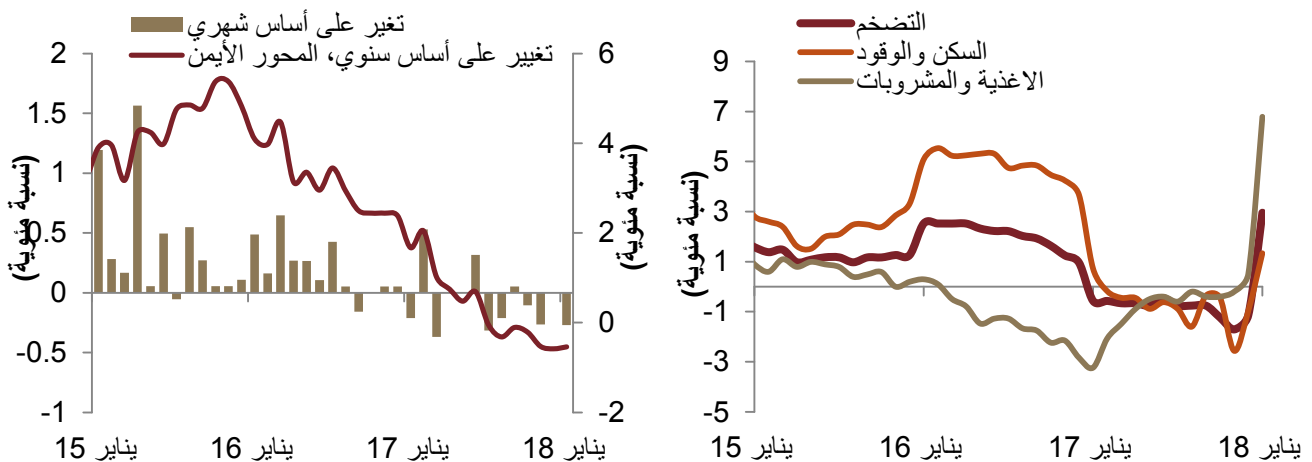
أما الأسعار في فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" فارتفعت بنسبة 1,7 بالمائة فقط، على أساس شهري، متأثرة بالاتجاه النازل لأسعار المجموعة الفرعية "إيجارات المساكن".

واصلت الأسعار في المجموعة الفرعية "إيجارات المساكن" مسارها النازل منذ يوليو 2017، وهي من البنود المعفية من ضريبة القيمة المضافة.

نتوقع أن تواصل "إيجارات المساكن" مسارها النازل في المدى القريب.

ارتفعت الأسعار في فئة "النقل" بنسبة 13 بالمائة، على أساس شهري، متأثرة بالتعديلات في أسعار الوقود.

شكل 2: معدلات التضخم في فئتي "الأغذية والمشروبات" و"السكن والمياه والكهرباء والغاز" (التغير السنوي)





ضريبة القيمة المضافة والإنفاق الاستهلاكي:

كما ذكرنا أعلاه، ارتبطت الزيادات في التضخم في يناير بعدد من الإصلاحات المالية، لكن تطبيق ضريبة القيمة المضافة ربما يكون هو أكثر العوامل التي أثرت على الإنفاق الاستهلاكي. ويتسق هذا التأثير الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة مع حالات مشابهة في دول أخرى. الآن أصبحت ضريبة القيمة المضافة تطبق في أكثر من 140 دولة حول العالم، بعد أن ظلت محصورة في أقل من 10 دول خلال فترة الستينيات من القرن الماضي. هناك عدد من الأمثلة التي تشير إلى أن الإعلان عن النية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المستقبل، من شأنه أن يشجع الأسر على تبديل استهلاكها بمرور الوقت. وبصفة خاصة، يتشكل لدى الأسر دافع لزيادة الاستهلاك وشراء السلع المعمرة قبيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث تكون الأسعار لا تزال منخفضة، ثم تقليل الاستهلاك بعد ذلك.

بالنظر إلى أمثلة لرفع ضريبة القيمة المضافة في دول أخرى، يمكننا تكوين فكرة أفضل عما سيحدث في المملكة نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. على سبيل المثال، أدى تطبيق هذه الضريبة في نيوزيلاندا عام 1985، وزيادتها في اليابان بـ 3 نقاط مئوية، من 5 بالمائة إلى 8 بالمائة، في أبريل 2014، إلى قفزة كبيرة في الاستهلاك الخاص قبيل التنفيذ، خاصة استهلاك السلع المعمرة (شكل 4).

بناءً على ذلك المثال، كنا توقعنا سابقاً حدوث ارتفاع كبير في الاستهلاك في المملكة في أواخر عام 2017 (للمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة - يونيو 2017](#)). وبالنظر إلى أحد المقاييس المهمة للإنفاق الاستهلاكي في المملكة، وهي عمليات نقاط البيع، نجد أنها ارتفعت بنسبة 20 بالمائة، على أساس شهري، في ديسمبر، وهي أعلى زيادة شهرية منذ يونيو 2014، لتصل قيمتها إلى 20 مليار ريال، والذي يعتبر أعلى رقم شهري لها. ومن المؤكد أن هذا الارتفاع سيساعد في تعزيز النشاط الاقتصادي، لكنه ربما يكون على حساب حجم الاستهلاك المتوقع في الشهور الأولى من عام 2018 (شكل 5).

وبتفصيل أكثر، فإن المثال الأخير من اليابان يشير إلى أن الاستهلاك في الشهرين الأخيرين قبل التنفيذ كان أعلى بنسبة 8 إلى 23 بالمائة من المستويات المعتادة. وفي وقت التنفيذ، تراجع الاستهلاك جنباً إلى جنب مع صدمة الدخل التي نتجت عن ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، بحوالي 5 بالمائة، قبل عودته مرة أخرى إلى مستوياته السابقة قبيل التنفيذ. ولكن، كان هناك تغيير طفيف في الإنفاق على السلع غير المعمرة، عند مقارنة مستوى الإنفاق قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في اليابان.

بالنظر إلى عمليات نقاط البيع في المملكة، باعتبارها مقياساً للاستهلاك المحلي، نلاحظ حدوث مسار مشابه فيما يتعلق بالاستجابة لضريبة القيمة المضافة. ورغم ارتفاع القيمة الإجمالية لعمليات نقاط البيع بنسبة 28 بالمائة، على أساس سنوي، في ديسمبر، لكن نتائج المبيعات في المجموعات الفرعية جاءت متباينة. ويوضح الشكل 6 تفاصيل تلك المبيعات.

تجربة ضريبة القيمة المضافة في المملكة، تتسق مع حالات مشابهة شهدتها دول أخرى.

الإعلان عن النية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المستقبل، من شأنه أن يشجع الأسر على تبديل استهلاكها بمرور الوقت...

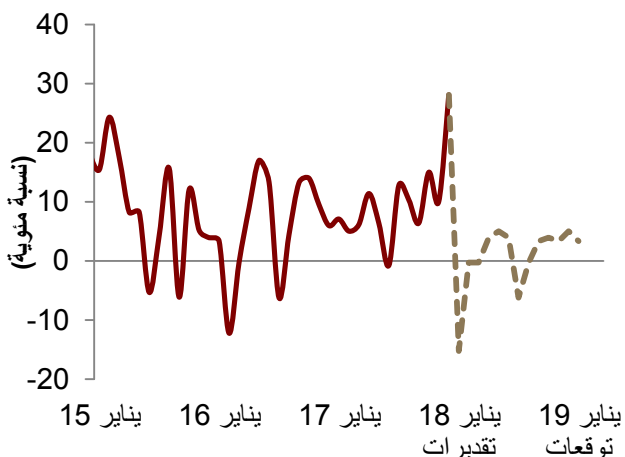
...كما حدث في اليابان ونيوزيلاندا.

في المملكة، ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 20 بالمائة، على أساس شهري، في ديسمبر، وهي أعلى زيادة شهرية منذ يونيو 2014، قبيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير.

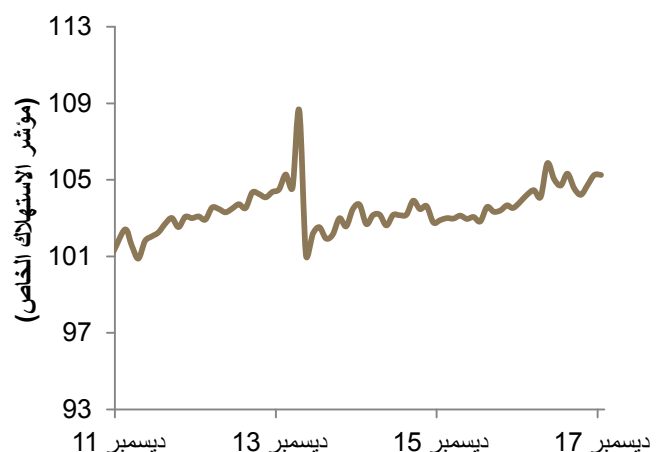
في اليابان، ارتفع الاستهلاك بنسبة 8 إلى 23 بالمائة خلال الشهرين الأخيرين قبل التنفيذ.

جاءت نتائج المبيعات في المجموعات الفرعية في ديسمبر متباينة.

شكل 5: عمليات نقاط البيع (التغير سنوي)



شكل 4: الاستهلاك الخاص في اليابان قبل وبعد زيادة ضريبة القيمة المضافة في أبريل 2014





وفي الحقيقة، تعقبت مبيعات نقاط البيع في معظم القطاعات أثر الارتفاع الكبير في إجمالي المبيعات؛ حيث زادت المبيعات في فئة "الترويج والثقافة" بنسبة 48 بالمائة، على أساس سنوي، مرتفعة بنسبة أعلى من ارتفاع المتوسط الإجمالي للمبيعات، ومسجلة أكبر زيادة سنوية لها خلال عام 2017. وبما أن هذه الفئة تشتمل على نسبة كبيرة من السلع المعمرة، كالأجهزة المنزلية، فإن مثل ذلك الارتفاع لا يعتبر مستغرباً.

ارتفعت مبيعات نقاط البيع في فئتي "الترويج والثقافة" و"الأغذية والمشروبات" بدرجة كبيرة.

من ناحية أخرى، كذلك شهدت المبيعات في فئة "الأغذية والمشروبات"، وهي فئة تشتمل عموماً على العديد من السلع غير المعمرة وتتسم بطلب غير مرن، زيادة كبيرة في عمليات نقاط البيع في ديسمبر، حيث ارتفعت بنسبة 22 بالمائة، على أساس سنوي، مسجلة ثاني أعلى زيادة سنوية لها خلال عام 2017، بعد المبيعات التي حققتها في مايو، الذي صادف بداية رمضان 2017.

في نفس الوقت، هناك عدد من الفئات لم تسجل أي تغيير غير معتاد قبيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

في نفس الوقت، هناك عدد من الفئات لم تسجل أي تغيير غير معتاد قبيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وذلك مثل فئتي "الصحة" و"الاتصالات".

نظرة إلى المستقبل: معدلات تضخم مستقرة

نتوقع أن تتراجع المبيعات بدرجة طفيفة بعد ارتفاعها الكبير في ديسمبر، نتيجة للانخفاض المتوقع في الطلب، خاصة السلع والخدمات التي تتسم بمرونة الطلب. لذا، فمن المتوقع أن يلجأ منتجو السلع والخدمات إلى تعديل الأسعار بعد ذلك لمواجهة ضعف الطلب المحلي، مما يؤدي إلى معدلات تضخم مستقرة. إضافة إلى ذلك، نتوقع أن يتواصل المسار التراجعي الذي شهدته مؤخراً فئة "السكن"، وخاصة أسعار الإيجارات. لذا، عدّلنا توقعاتنا لمتوسط التضخم الشامل لعام 2018 ككل إلى 3,1 بالمائة، نتيجة للتعديلات الجديدة في أوزان الفئات في مؤشر تكلفة المعيشة وسنة الأساس.

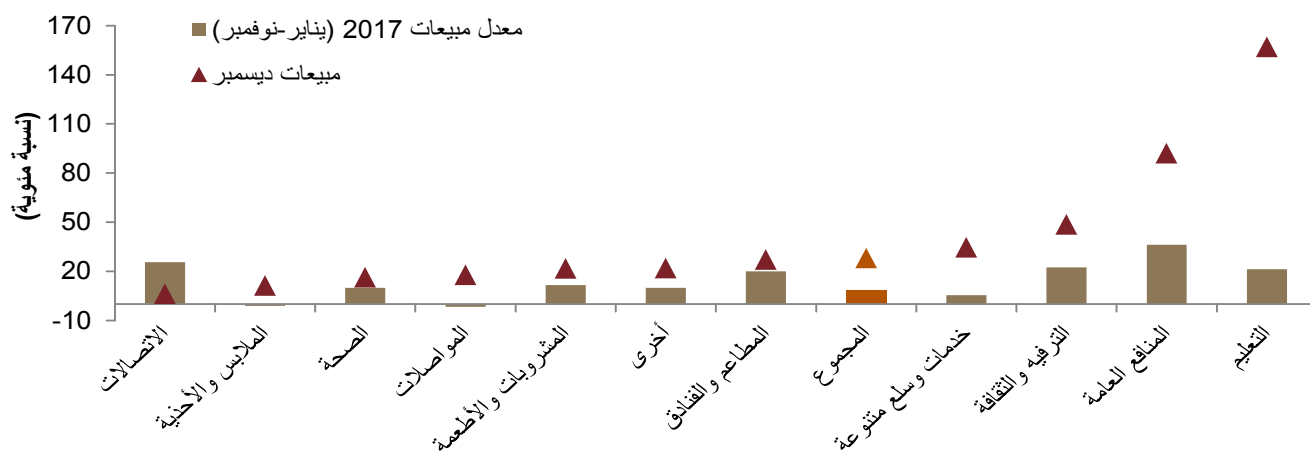
عدّلنا توقعاتنا لمتوسط التضخم الشامل لعام 2018 ككل إلى 3,1 بالمائة.

من ناحية أخرى، هناك ثلاث تحديات رئيسية خارجية ربما يكون لها تأثير على معدلات التضخم في عام 2018. أولاً، يتوقع أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة حالياً إلى زيادة طفيفة في التضخم في الاقتصادات المتقدمة، والتي يعتبر العديد منها شركاء تجاريين رئيسيين للمملكة، مما يزيد من احتمالات التضخم المستورد (شكل 10). لكن، الإخفاق في إعادة تجديد اتفاقية أوبك ربما يؤدي إلى تراجع الأسعار بنهاية العام، وكذلك ربما يتعزز ذلك الانخفاض بزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي (للمزيد من التفصيل، الرجاء الاطلاع على أحدث تقرير لنا في هذا الخصوص بعنوان: [أسواق النفط العالمية: الربع الرابع 2017](#)).

هناك ثلاث تحديات رئيسية خارجية ربما يكون لها تأثير على معدلات التضخم في عام 2018.

ثانياً، هناك احتمال ارتفاع أسعار الأغذية العالمية، حيث يتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية بدرجة طفيفة نتيجة لنقص الإمدادات خلال العام، وذلك وفقاً لتقديرات البنك الدولي. في ذات

شكل 6: نمو مبيعات نقاط البيع، حسب القطاع (التغير السنوي)





نص مظل 1: تعديل بيانات مؤشر تكلفة المعيشة (مؤشر أسعار المستهلك)

تشير بيانات التضخم لشهر يناير 2018 الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء إلى إجراء تعديل في بيانات مؤشر تكلفة المعيشة، حيث تضمن التعديل تغيير سنة الأساس من 2007 إلى 2013، ومن ثم تعديل أوزان (الأهمية النسبية) الفئات التي يتكون منها المؤشر. وظهر التغيير الرئيسي في أوزان مؤشر تكلفة المعيشة الجديد المعدل في زيادة وزن فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" من 21 إلى 25 بالمائة، مقابل خفض وزن فئة "الأغذية والمشروبات" من 22 إلى 19 بالمائة (شكل 7 وجدول 2).

مقارنة بنود مؤشر تكلفة المعيشة السابقة، نجد أن بنود المؤشر الجديد المعاد تقديرها تشير إلى انخفاض في معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة (شكل 8 وشكل 9)، ويعود ذلك الأمر، جزئياً، إلى انخفاض وزن فئة "الأغذية والمشروبات" في المؤشر الكلي، وكذلك إلى خفض معدلات التضخم في فئات أخرى، كفئات "السكن والمياه والكهرباء والغاز" و"التأثيث وأجهزة المنازل" و"النقل".

وبأى التعديل الحالي في مؤشر تكلفة المعيشة بعد التعديل السابق والذي جرى عام 2013، عندما تم تغيير سنة الأساس من 1999 إلى 2007، في ذلك الوقت، شهد المؤشر تغييرات مشابهة في الأوزان، حيث تم خفض وزن فئة "الأغذية والمشروبات"، بينما تمت زيادة وزن فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز". ويشير زيادة وزن فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" للمرة الثانية، إلى كيفية زيادة إنفاق المستهلكين المحليين خلال الـ 20 عاماً الماضية على هذه الفئة، والتي تشمل إيجارات المساكن، والكهرباء والوقود، وإمدادات المياه، وخدمات الصيانة (شكل 12)، حتى أصبحت تمثل ربع مصروفاتهم.

أشارت الهيئة العامة للإحصاء إلى أن السبب وراء التعديل الجديد، هو إظهار تفضيلات المستهلكين المتغيرة، وذلك في أعقاب النتائج التي توصلت إليها في آخر مسح لها حول إنفاق ودخل الأسرة والذي أجرته عام 2013. ولكن، نعتقد أن تفضيلات المستهلكين ربما تكون قد تغيرت منذ عام 2013، حيث حدثت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتغييرات الهيكلية خلال السنوات القليلة الماضية.

بناءً عليه، ربما تنظر الهيئة العامة للإحصاء في إمكانية زيادة وتيرة تحديث الأوزان في المؤشر يجعلها تتم كل عامين، وذلك حتى يمكن الحفاظ على مؤشر تكلفة المعيشة مواكباً لتفضيلات المستهلكين المتغيرة، مع الإبقاء على سنة الأساس دون تغيير. وهناك العديد من الدول التي تبقى على سنة الأساس لمؤشر تكلفة المعيشة لفترات زمنية طويلة، بينما تقوم بتحديث الأوزان في سلة تكلفة المعيشة. على سبيل المثال، يستخدم مؤشر تكلفة المعيشة الأمريكي فترة مرجعية بين عامي 1982 و1984، لكنه يعمل على تحديث أوزان سلة تكلفة المعيشة كل عامين. كذلك لجأ الاتحاد الأوروبي مؤخراً إلى تعديل سنة الأساس في مؤشر تكلفة المعيشة من عام 2005 إلى عام 2015.

عدلت الهيئة العامة للإحصاء سنة الأساس من 2007 إلى 2013، كما عدلت أوزان الفئات التي يتكون منها المؤشر.

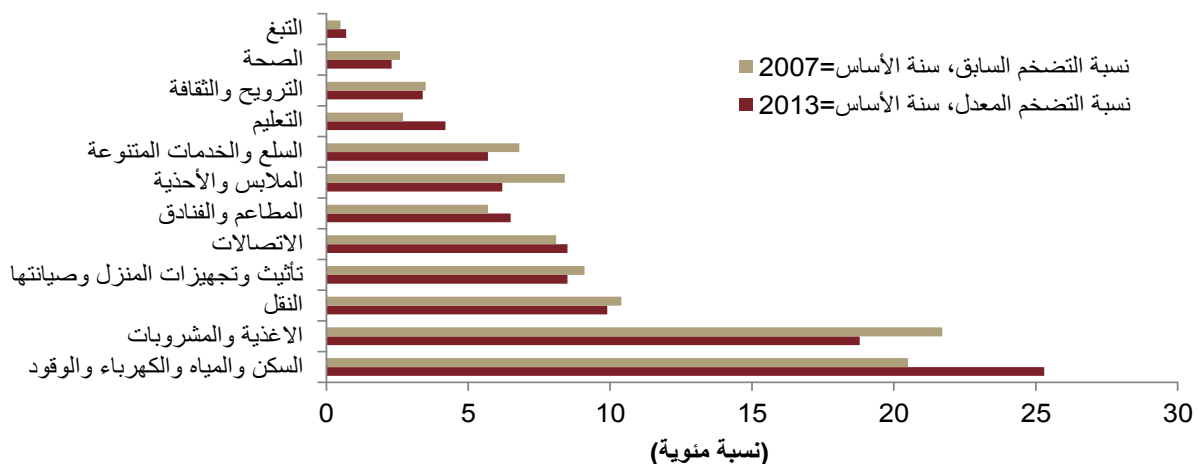
تشير بنود المؤشر الجديد المعاد تقديرها إلى انخفاض في معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة.

التعديل السابق كان عام 2013، وتضمن تغيير سنة الأساس من 1999 إلى 2007، وكذلك تعديل أوزان الفئات في مؤشر تكلفة المعيشة.

أشارت الهيئة العامة للإحصاء إلى أن السبب وراء التعديل الجديد، هو إظهار التغيرات في تفضيلات المستهلكين...

..لذا، ربما تنظر الهيئة العامة للإحصاء في إمكانية زيادة وتيرة تحديث الأوزان في المؤشر يجعلها تتم كل عامين.

شكل 7: أوزان الفئات المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة





الوقت، أيضاً يتوقع أن ترتفع أسعار الأغذية المحلية، مدفوعة بزيادة التكاليف التي تتحملها المؤسسات الزراعية، والتي تشمل ارتفاع أسعار الوقود وتطبيق المقابل المالي لتشغيل العمالة الأجنبية، حيث بلغ معدل السعوية في قطاع "الزراعة وصيد الأسماك" 17 بالمائة فقط في الربع الثالث لعام 2017.

أما التحدي الثالث فيرتبط بتشديد السياسات النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما قد يؤثر على قيمة الدولار، وبالتالي الريال السعودي.

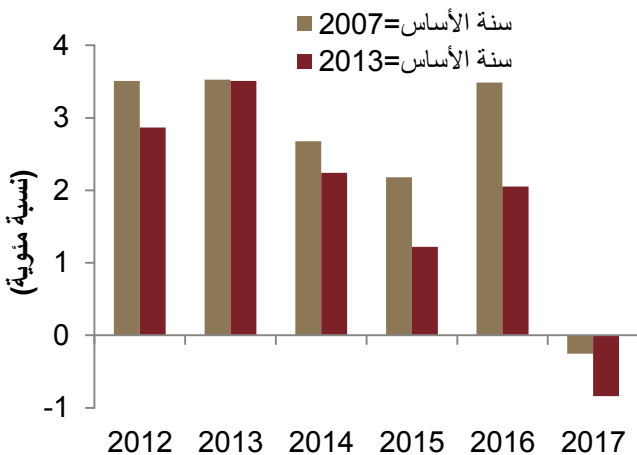
وفيما يتعلق بالتحديات الناجمة عن المستويات الجديدة لمعدلات التضخم، فنعتقد أن البدء في تطبيق برنامج "حساب المواطن"، والمرسوم الملكي الصادر مؤخراً والذي أمر بصرف 1000 ريال شهرياً إلى موظفي الحكومة، سيساعدان المواطنين على التغلب على الضغوط التضخمية خلال العام. وبافتراض عدم وجود ارتفاع في نسبة ضريبة القيمة المضافة في عام 2019، أو أي تعديل في عدد الإعفاءات أو البنود المعفية من الضرائب، فمن المرجح أن تؤدي المقارنة بمستوى مرتفع من التضخم عام 2018، وقلّة الزيادات المجدولة في أسعار الطاقة، إلى الحد من الضغوط التضخمية في المملكة عام 2019.

نعتقد أن برنامج "حساب المواطن"، وصرّف 1000 ريال شهرياً إلى موظفي الحكومة، سيساعدان المواطنين على التغلب على الضغوط التضخمية خلال العام.

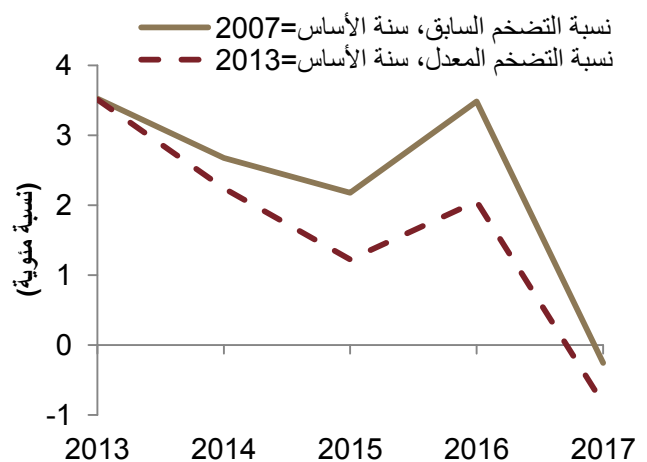
جدول 2: أوزان الفئات المكوّنة لمؤشر تكلفة المعيشة، المعدلة و السابقة

الأوزان	الأوزان السابقة	الأوزان المعدلة
السكن والمياه والكهرباء والوقود	20.5	25.3 ↑
الأغذية والمشروبات	21.7	18.8 ↓
النقل	10.4	9.9 ↓
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	9.1	8.5 ↓
الاتصالات	8.1	8.5 ↑
المطاعم والفنادق	5.7	6.5 ↑
الملابس والأحذية	8.4	6.2 ↓
السلع والخدمات المتنوعة	6.8	5.7 ↓
التعليم	2.7	4.2 ↑
الترويح والثقافة	3.5	3.4 ↓
الصحة	2.6	2.3 ↓
التبغ	0.5	0.7 ↑

شكل 9: نسبة التضخم المعدّل (التغير السنوي)

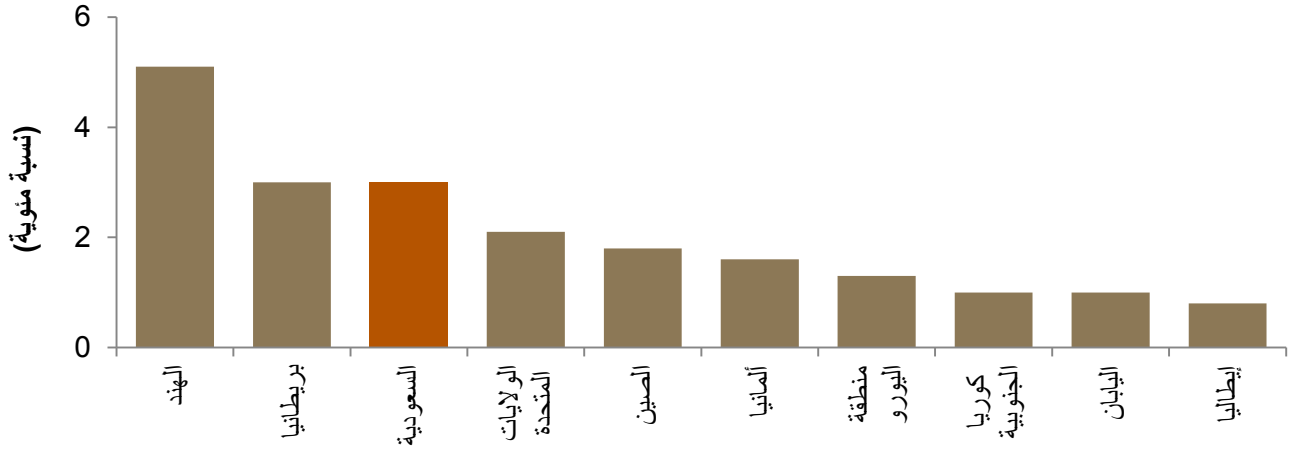


شكل 8: نسبة التضخم المعدّل (التغير السنوي)

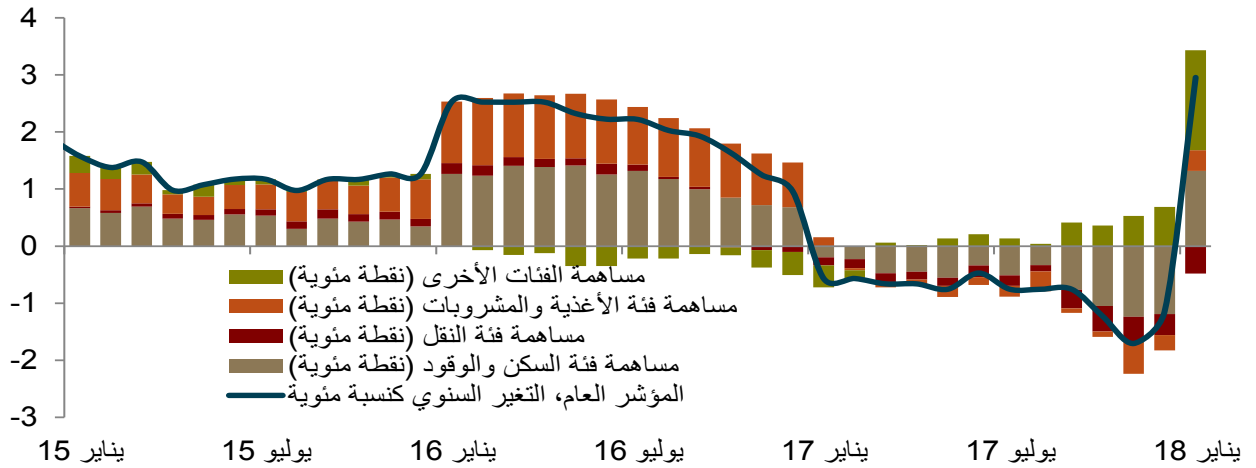




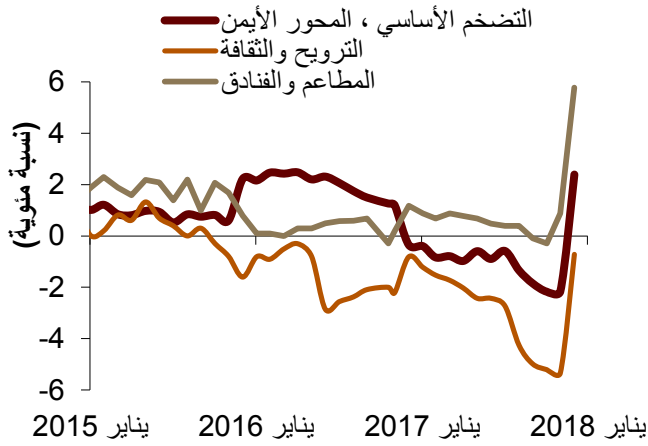
شكل 10: معدلات التضخم لدى شركاء المملكة التجاريين ودول المنطقة (أحدث بيانات)



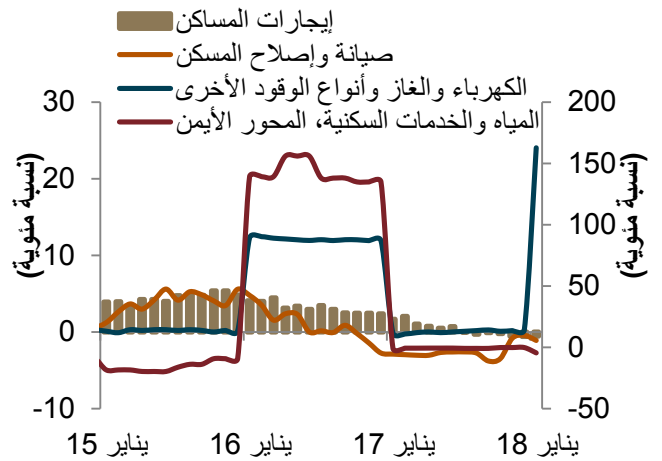
شكل 11: معدلات التضخم المعدلة، ومساهمة الفئات في التضخم الشامل



شكل 13: معدلات التضخم في فئتي "الترويج والثقافة" و"المطاعم والفنادق" (التغير السنوي)



شكل 12: معدلات التضخم في فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" (التغير سنوي)





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من مصادر إحصائية محلية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.